

Distr.: General
26 June 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ٩٨ (ع) من القائمة الأولية*

نزع السلاح العام الكامل: الاتجار
غير المشروع بالأسلحة الصغيرة
والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه

رسالة مؤرخة ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لجمهورية مولدوفا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم بشأن اجتماع الخبراء الحكوميين الثاني المفتوح المعني بتنفيذ برنامج
العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع
جوانبه، ومكافحته والقضاء عليه، الذي كان لي شرف رئاسته في نيويورك في الفترة
من ١ إلى ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

ونظر هذا الاجتماع المعقود على مستوى الخبراء في المسائل التالية: الآثار المترتبة
على التطورات الأخيرة في مجال صناعة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكنولوجياها
وتصميمها فيما يتعلق بفعالية الوسم وحفظ السجلات والتعقب؛ والخطوات العملية لكفالة
استمرار وتعزيز فعالية النظم الوطنية للوسم وحفظ السجلات والتعقب في ضوء هذه
التطورات، بما في ذلك سبل دعم نقل الأدوات والتكنولوجيات ذات الصلة واستيعابها
واستخدامها بفعالية؛ ونقل التكنولوجيا والمعدات وبناء القدرات، ولا سيما التدريب،
من أجل تنفيذ برنامج العمل والصك الدولي تنفيذًا كاملاً وفعالاً لتمكين الدول من الكشف
عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة
موثوق بها؛ والمسائل الإضافية المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب.

* A/70/50



الرجاء إعادة استعمال الورق

160715 130715 15-10529 (A)



وكما تم الاتفاق على ذلك مع المشاركين في الاجتماع، فقد حاولت تحديد النقاط الرئيسية التي تناولها الاجتماع في مناقشاته في الموجز الذي أُعدّ تحت مسؤوليتي الشخصية (انظر المرفق). وإني آمل أن تتيح هذه النقاط سجلا للآراء التي انبثقت عن الاجتماع، وأن تيسّر، إذا كانت الدول الأعضاء ترغب في ذلك، مواصلة النظر في هذه المسائل الناشئة في مداولات الاجتماعات المقبلة التي تُعقد في إطار برنامج العمل والصك الدولي للتعقب.

وفي ضوء ما تقدم، أود أن أطلب إصدار هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق الدورة السبعين للجمعية العامة في إطار البند ٩٨ (ع) من جدول الأعمال في القائمة الأولية.

(توقيع) فلاد لوبان

السفير فوق العادة والمفوض والممثل الدائم
لجمهورية مولدوفا لدى الأمم المتحدة

مرفق الرسالة المؤرخة ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية مولدوفا لدى الأمم المتحدة

اجتماع الخبراء الحكوميين الثاني المفتوح المعني بتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ومكافحته والقضاء عليه، ١-٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥

موجز من إعداد الرئيس

ألف - ملحة عامة

١ - أخذ الرئيس في الاعتبار، عند إعداد هذا الموجز، المناقشات التي أجرتها الدول خلال اجتماع الخبراء الحكوميين الثاني المفتوح المعني بتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ومكافحته والقضاء عليه، والعروض التقنية التي قدمها الخبراء في إطار كل بند من بنود جدول الأعمال وورقات عمل الاجتماع التي أعدها الوفود، وكذلك العروض التي قدمتها المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني.

٢ - واستمع الرئيس لطلبات ملحة تقدمت بها الدول في الاجتماع ليُدْرَج في الموجز تدابير ملموسة للمضي قدماً في النظر في مسألة التطورات الأخيرة في تكنولوجيا الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في إطار عملية برنامج العمل. كما استمع إلى دعوات من الدول لتقديم استنتاجات أولية بشأن سبل المضي قدماً في التصدي للتحديات التي تطرحها هذه التكنولوجيات. وبناء على ذلك، تناول هذا الموجز تلك العناصر.

٣ - وانبثقت عن هذه المناقشات العديد من الآراء مفادها أن الفجوة التكنولوجية بين الدول تعني أن التطورات الجديدة في تكنولوجيا الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ستؤثر على الدول بطرق مختلفة. وفي حين أن بعض الدول بصدد تقييم الآثار المحتملة للطباعة الثلاثية الأبعاد، لا تزال دول عديدة تواجه عقبات في تنفيذ المتطلبات الأساسية لبرنامج العمل والصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها. لذلك، ركز الاجتماع بقوة على النظر بصورة متعمقة أكثر في التكنولوجيات الجديدة والقائمة، بما في ذلك في ضوء التعاون والمساعدة الدوليين وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا والمعرفة.

٤ - وأعادت الدول بالإجماع تأكيد صلاحية برنامج العمل والصك الدولي للتعقب، في حين أشارت بعض الدول إلى أن هناك حاجة إلى المزيد من التوجيهات لأغراض تنفيذ الصك الدولي للتعقب، ولا سيما فيما يتعلق بالأسلحة النموذجية والتطورات الجديدة الأخرى.

٥ - وفي حين تسلم الدول بضرورة مواصلة معالجة التحديات القائمة، كان هناك اتفاق عام على أن عليها أن تسعى، عند بحثها التطورات التكنولوجية الجديدة، إلى كفالة أن تكون على أتم الاستعداد لمعالجة المسائل التي يمكن أن تصبح تحديات في المستقبل، وبالتالي ضمان أن يظل المجتمع الدولي مستعدا ومستبقا للأحداث دائما في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

٦ - ويعرض هذا الموجز العناصر الأساسية التي ناقشها الاجتماع. وأعد الرئيس هذا الموجز تحت مسؤوليته الشخصية، وهو يعكس تفسيره للنقاط الرئيسية قيد المناقشة. وهو لا يمثل سجلا كاملا لجميع المسائل التي نوقشت خلال هذا الأسبوع، ولا يستنسخ حرفيا المواقف الوطنية للوفود.

باء - النظر في الآثار المترتبة على التطورات الأخيرة في مجال صناعة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكنولوجياها وتصميمها فيما يتعلق بفعالية الوسم وحفظ السجلات والتعقب

كيف يتم وسم المواد

٧ - قيل إن الأجزاء الأساسية من الأسلحة الصغيرة كانت تُصنع عموما من الصلب، وذلك حتى الربع الثالث من القرن العشرين. ومنذ ذلك الوقت، بدأ استخدام مواد الألمنيوم والتيتانيوم ومعادن أخرى، وشُرع في استخدام البوليمرات في أواسط الستينات من القرن الماضي بوصفها مواد فعالة من حيث التكلفة في صنع أطر المسدسات أساسا.

٨ - وصارت البوليمرات تستخدم الآن في أغلب الأحيان في صنع أطر المسدسات وبعض علب الترياس الطويل الذراع. وأصبحت هي طريقة الصنع الرئيسية المعتمدة في هذه الصناعة. وتتسم البوليمرات بانخفاض تكلفتها، وخفة وزنها، ومقاومتها للرطوبة، وتصميمها الميسر للاستعمال بأمان، وعدم تأثرها بالحرارة. غير أنهما ذات مقاومة شدّ تقل عن مقاومة شدّ الفولاذ أو الألومنيوم، وهي أكثر عرضة للأضرار العرضية. وعموما فإن البوليمرات أرخص ثمنا، ولكن تكون مكلفة أكثر إذا اردنا استعمالها وفقا لمواصفات محددة بموجب الصك الدولي للتعقب.

٩ - وفي الاجتماع، نظرت الدول في الآثار المترتبة على الوسم الفعال لأطر البوليمرات المستخدمة في إنتاج الأسلحة الصغيرة. ولاحظوا أن عملية وضع علامات دائمة على النحو المنصوص عليه في الصك الدولي للتعقب (الفقرة ٧) أصعب في حالة البوليمر، ولا سيما بعد الصنع - في مرحلة الاستيراد مثلاً.

١٠ - ومن أساليب الوسم التي بحثها الخبراء فيما يتعلق بأطر البوليمر، الوسم بالليزر والتّقر الدقيق (التنقيط بالطّرق). ولاحظت الدول أن تكلفة الوسم بالليزر مرتفعة نسبياً، في حين أن بعض الوفود ترى، بناء على تجربتها، أن كلتا الطريقتين لا تمثل خياراً دائماً بما فيه الكفاية لوسم الأسلحة المصنوعة من البوليمرات. كذلك فإن إمكانية استعادة علامات الوسم بالليزر أو الوسم بطريقة التنقيط بالطرق، بعد مسحها أو تغييرها، محدودة جداً.

١١ - ولضمان أن يكون وسم الأطر البوليمرية للأسلحة دائماً، يُوصى باستخدام طريقة الوسم التقليدية بالدمغ على الأجزاء المعدنية من السلاح مثل السبطانة، أو الترياس. ومع ذلك، فإن هذا الخيار غير مطابق لأحكام الفقرة ١٠ من الصك الدولي للتعقب نظراً لأن هذه الأجزاء (السبطانة والترياس) ليست جزءاً هيكلياً أساسياً في السلاح.

١٢ - وثمة خيار آخر، ألا وهو أن يُطالب جميع صانعي الأسلحة بالصاق بطاقة أو لوحة معدنية على الإطار المصنوع من البوليمر. وفي حين أشارت بعض الدول إلى أنه من الممكن، في بعض الحالات، أن يتمكن مهرب الأسلحة بسهولة من إزالة تلك البطاقة، اقترحت دول أخرى إلصاق البطاقة المعدنية بطريقة لا يمكن إزالتها بدون أن يتسبب ذلك في تلف إطار السلاح.

١٣ - وأشارت بعض الدول إلى أن استعمال البطاقات المعدنية لا يعني بالضرورة التغلب على صعوبة وسم الأسلحة النارية ذات الأطر المصنوعة من البوليمر بعد صنعها، وذلك لأن المساحة المتبقية على البطاقة المعدنية قد لا تتسع للوسم. وفي حين أنه بإمكان صانعي الأسلحة أن يتركوا مساحة خالية صغيرة على البطاقة المعدنية لوسم الأسلحة بعد صنعها، فإن تلك المساحة قد لا تكفي في حالة استيراد بلدان كثيرة لذلك السلاح. ومن اقتراحات المتابعة التي قدمتها الدول إلصاق بطاقة معدنية إضافية خالية من علامة الوسم لغرض وسم السلاح بعد الصنع.

١٤ - واقترح حل جزئي آخر مفاده أن على الصانع أن يرسم علامة الاستيراد خلال عملية الصنع وذلك على الأقل في الحالات التي يكون فيها المستخدم النهائي معروفاً وقت الصنع. كما أثارت بعض الدول مسألة ما إذا كان من الممكن تعيين مساحة محددة على السلاح خلال عملية الصنع تُخصص للوسم الدائم، وذلك باستخدام طريقة التنقيط بالطرق أو أي طريقة أخرى من طرق الوسم.

١٥ - وأشارت دول إلى أنه في حين ينبغي بذل أقصى الجهود من أجل وسم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بصورة دائمة، تمشيا مع الصك الدولي للتعقب، لأن المجرمين غالباً ما يهدفون إلى إزالة أي علامات وسم مطابقة للصك.

١٦ - ودعت عدة دول إلى إجراء المزيد من المشاورات مع المصنعين بشأن المسائل المتعلقة بوسم الأسلحة، بما في ذلك التوجيهات بشأن الخيارات الفعالة من حيث التكلفة. ومع أنها لاحظت أنه ينبغي ترك بعض تفاصيل التنفيذ للمنتجين، شددت على أن الحكومات هي المسؤولة عن وضع القواعد الواجبة التطبيق في هذا المجال.

أين يجب وسم الأسلحة المكونة من وحدات تجميعية

١٧ - في حين سعت القوات المسلحة الوطنية إلى إعداد مجموعة كبيرة من مخططات العمليات، فإنها كانت توجه الطلب على تطوير وإنتاج الأسلحة المكونة من وحدات تجميعية تشمل عنصراً أساسياً أو ثابتاً يمكن أن يتحكم في تغيير معظم العناصر الأخرى في البندقية، وهو ما يسمح بإجراء تغييرات أساسية في تشكيلة السلاح، بل وحتى، في بعض الحالات، تغيير عياره.

١٨ - ونظراً لأنه يمكن تركيب قطع مختلفة في الأسلحة المكونة من وحدات تجميعية، بما في ذلك قطع مأخوذة من أسلحة أخرى، فإن ذلك قد يؤدي إلى ظهور أرقام تسلسلية مختلفة على نفس السلاح، وهو ما يزيد من احتمال وقوع خطأ في التعرف عليه.

١٩ - وفي الاجتماع، أشار الخبراء في العروض التي قدموها إلى أن مسألة تحديد أفضل مكان لوسم الأسلحة أصبحت تكتسي أهمية متزايدة بسبب ظهور الأسلحة المكونة من وحدات تجميعية. وتنص الفقرة ١٠ من الصك الدولي للتعقب على وضع علامة وسم فريدة على جزء أساسي أو هيكل من أجزاء السلاح، من قبيل الهيكل و/أو علبة الترياس، وتُشجع أيضاً على وسم بقية أجزاء السلاح، مثل السبطانة و/أو المزلاق أو الأسطوانة.

٢٠ - ومع ذلك، أشير إلى أن علبة الترياس في بعض الأسلحة تكون مشقوقة، مما يجعل من الصعب تحديد الجزء الأساسي أو الهيكل لأغراض الوسم بعلامة فريدة. والجزء الأساسي أو الهيكل في بعض الأسلحة المكونة من وحدات تجميعية، هو علبة الترياس العليا، التي يمكن أن تتكون من سبطانة متغيرة موسومة أو سبطانة ثابتة، بينما يكون الجزء الأساسي في الأسلحة الأخرى هو علبة الترياس السفلى. ولعل من الصعوبات القائمة في هذا الصدد أن العديد من الدول لم تقرر على الصعيد الوطني ما هو الجزء الذي يشكل العنصر الأساسي أو الهيكل من السلاح.

٢١ - واقترحت عدة دول أن الصانع الأصلي للأسلحة المكونة من وحدات تجميعية يمكن أن يحدد الجزء الأساسي أو الهيكلي من السلاح. ويُستخدم هذا الجزء بوصفه "عنصر التحكم" في السلاح. وبالتالي، فإن هذا الجزء هو الذي يوسم بالعلامة الفريدة المنصوص عليها في الفقرة ٨ من الصك الدولي للتعقب. وفي الوقت نفسه، فإن علامات الوسم الموضوع على جزء التحكم هي التي تستخدم لإنشاء سجل للسلاح.

٢٢ - وقدمت الدول اقتراحات عدة تتعلق بوسم الأسلحة المكونة من وحدات تجميعية. ورأت بعض الدول أنه يمكن وضع الرقم "١" قبل علامات الوسم على جزء التحكم ووضع الرقم "٢" قبل علامات الوسم على بقية قطع السلاح وذلك من أجل التمييز بين جزء التحكم وبقية الأجزاء. واقترحت بعض الدول أن يتم وسم جزء التحكم فقط، بينما رأت دول أخرى أن الاستمرار في وسم بقية أجزاء السلاح المكون من وحدات تجميعية لا يطرح أي مشكلة شريطة تعيين جزء التحكم بوضوح، وذلك أساساً لأغراض التعقب. ومرة أخرى، شددت الدول على أن الحكومات هي المسؤولة عن وضع القواعد الواجبة التطبيق في هذا المجال.

جيم - النظر في اتخاذ تدابير عملية لضمان استمرار وتعزيز فعالية الأنظمة الوطنية للوسم والتسجيل والتعقب في ضوء التطورات، بما في ذلك سبل دعم نقل الأدوات والتكنولوجيات المناسبة واستيعابها واستخدامها بفعالية

التحديات المحتملة في مجال الإنتاج

٢٣ - قيل إن تكنولوجيا الطباعة الثلاثية الأبعاد، أو "التصنيع الجمعي"، كانت تستخدم أساساً في الهندسة المعمارية والتصميم الصناعي والتكنولوجيا الأحيائية وفي الجو. وفي عملية الطباعة الثلاثية الأبعاد، تتولى آلة قراءة التصميم انطلافاً من ملف قابل للطباعة الثلاثية الأبعاد وإرساء طبقات متتالية من سائل أو مسحوق أو ورق أو صفائح لبناء النموذج انطلافاً من سلسلة من المقاطع العرضية. وتُضمُّ هذه الطبقات بعضها إلى بعض أو تُدمج تلقائياً لاستحداث الشكل النهائي.

٢٤ - وفي السنوات الأخيرة، كانت تكنولوجيا الطباعة تُستخدم، في بعض الأحيان، لصنع الأسلحة، مستخدمة في البداية البوليمرات ثم المعادن، رغم أن موثوقية السلاح الذي يُصنع بهذه الطريقة ليست عالية جداً حالياً. وقد يتغير ذلك بتقدم التكنولوجيا، في حين أن السلاح المطبوع الذي يمكن أن يُطلق رصاصة واحدة أو أكثر من ١٠ طلقات يشكل حالياً خطراً.

٢٥ - وأشار الخبراء إلى أن صنع الأسلحة باستخدام الطابعات الثلاثية الأبعاد لا يتطلب موارد قليلة ولا يستغرق وقتا قصيرا. وفي الوقت نفسه، ثبت بالفعل أن بإمكان الخواص تركيب آلة طباعة ثلاثية الأبعاد واستخدامها في صنع أسلحة صالحة للاستعمال.

٢٦ - ومن التحديات المحتملة المتعلقة بالأسلحة النارية التي تُصنع بالطباعة الثلاثية الأبعاد أنه من الممكن تهريب هذه الأسلحة بسهولة كبيرة جدا دون أن تكشفها العديد من أجهزة الفحص العادية، وخاصة أجهزة الكشف عن المعادن. هذا وقد أثبتت بعض الاختبارات أن الأسلحة المصنوعة بالطباعة الثلاثية الأبعاد، حتى وإن كانت تتضمن أجزاء معدنية، لم تكشف عنها أجهزة الكشف عن المعادن التقليدية رغم أنه تم الكشف عنها بالماسحات الضوئية العاملة بالأشعة السينية، المستخدمة في المطارات.

٢٧ - واستمعت كذلك الدول إلى عروض قدمها الخبراء أشاروا فيها إلى أن الطابعات الثلاثية الأبعاد العالية الجودة والمتخصصة باهظة التكلفة، إذ يتراوح سعرها بين ٥٠٠.٠٠٠ دولار ومليون دولار، ولذلك فإنها ليست حاليا في متناول معظم الأفراد. غير أنه من المرجح أن تؤدي التحسينات التكنولوجية إلى خفض تكلفة الطابعات الثلاثية الأبعاد العالية الجودة. أما الطابعات المتدنية الجودة فيبلغ ثمنها ١٥٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة فأكثر.

٢٨ - وأكدت بعض الدول أنها وضعت بالفعل تدابير للتخفيف من المخاطر المرتبطة بالأسلحة المصنوعة باستخدام الطابعات الثلاثية الأبعاد. وتشمل هذه التدابير سنّ قوانين تحظر نشر تصاميم الأسلحة التي تُصنع باستخدام الطابعات الثلاثية الأبعاد على شبكة الإنترنت؛ ووضع برامج وطنية لتوعية صانعي الطابعات الثلاثية الأبعاد بالأخطار المحتملة؛ ووجوب حصول المصدرين على تراخيص لتصدير الطابعات الثلاثية الأبعاد.

٢٩ - ونظرا لأن الطابعات الثلاثية الأبعاد نفسها يمكن أن تستخدم في طباعة الأسلحة غير المشروعة، سلطت الدول الضوء على ضرورة إيلاء الاهتمام لإعادة بيع تلك الطابعات.

الممارسات القائمة والممارسات الجديدة في مجالات الوسم وحفظ السجلات والتعقب

٣٠ - تقتضي الفقرة ٨ من الصك الدولي للتعقب وسم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عند صنعها، بعلامات فريدة تتضمن اسم الصانع وبلد الصنع والرقم التسلسلي، أو أي علامة وسم فريدة بديلة سهلة الاستعمال تتضمن رموزا هندسية بسيطة مقرونة بشفرة رقمية و/أو أبجدية - رقمية، من شأنها أن تمكن كل الدول من التعرف مباشرة على بلد الصنع. ويقتضي الصك أيضا، أن يتم، قدر الإمكان، وسم كل سلاح مستورد بعلامة بسيطة ملائمة تتيح معرفة بلد الاستيراد، وسنة الاستيراد، حيثما أمكن.

٣١ - وفي إطار هذا البند من جدول الأعمال، استمعت الدول إلى بيانات أدلى بها الخبراء تناولوا فيها الأساليب الحالية والفعالة لوسم الأسلحة. وإذا استثنينا جزئياً وسم الأسلحة ذات الأطر المصنوعة من مادة البوليمر، لا تزال أساليب الوسم التقليدية مثل التنقيط بالطرق، والنقش والدمغ اليدوي مستوفية لمعظم الشروط.

٣٢ - ويمكن أن يوفر ذلك حلاً في الحالات التي تكون الصعوبات فيها مرتبطة باحتمال تعطل آلات الوسم، أو الصعوبات اللوجستية المتعلقة بنقل تلك الآلات إلى مواقع مختلفة. ولعله يكون من المناسب أيضاً مراعاة مثل هذا السيناريوهات في برامج المساعدة الدولية.

٣٣ - وظهرت في الأسواق مؤخراً تكنولوجيات جديدة (من ذلك على سبيل المثال تكنولوجيات النقطة الصغيرة وتكنولوجيات التعقب المجهريّة، إلخ). ولكن هذه التكنولوجيات غير مرئية بالعين المجردة وفي حين أنها لا تحل محل أساليب الوسم التقليدية لأن الصك الدولي للتعقب يشترط الوسم بعلامات تسهل قراءتها، وواضحة دون معينات أو أدوات تقنية، فإنها يمكن أن تكمل أساليب الوسم التقليدية عن طريق وضع علامات خفية يصعب إيجادها ومحوها.

٣٤ - ونظرت الدول أيضاً في تكنولوجيا الدمغ الدقيق التي يمكن بواسطتها، على سبيل المثال رسم علامة على خرطوشة الذخيرة بواسطة الزناد عند إطلاق النار، وذلك بهدف تعزيز التعقب. وركز الخبراء على أن هذه التكنولوجيا يمكن أن تفضل بسهولة عن طريق إزالة العلامة، إن وجدت، أو بتغيير الزناد ككل. وعلى الرغم من أن الدمغ الدقيق ليس من تكنولوجيات الوسم الرئيسية، فإنه يمكن استخدامه بالإضافة إلى أساليب الوسم الأخرى، إذا رغبت الدول في ذلك.

٣٥ - وشددت الدول على أنه، بالإضافة إلى وسم الأسلحة، فإن التسجيل الدقيق لهذه العلامات - ولو يدوياً - إجراء أساسي لأنه يمكن أن يساعد في نهاية المطاف في نجاح عملية التعقب.

إدارة المخزونات: أساليب جديدة لتنفيذ المهام التقليدية

٣٦ - في إطار برنامج العمل، تتعهد الدول الأعضاء بكفالة أن تقوم قواتها المسلحة وقواتها الأمنية بوضع معايير وإجراءات مناسبة ومفصلة تتعلق بإدارة وأمن مخزوناتهما من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويجب أن تشمل هذه المعايير والإجراءات تدابير الأمن المادي؛ ومراقبة الوصول إلى المخزونات؛ وإدارة الموجودات ومراقبة عملية الحصر، والأمن، والمحاسبة ومراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الموجودة في حوزة الوحدات التشغيلية أو الأفراد المأذون لهم أو التي يقومون بنقلها.

٣٧ - واستعرض الخبراء الممارسات والنظم الوطنية المتعلقة بإدارة المخزونات بما في ذلك الوسم وحفظ السجلات وتعقب الأسلحة، وبحثوا في هذا الصدد، التعرف على الأسلحة عن طريق الشفرات الشريطية والترددات اللاسلكية، والقياسات البيومترية لغرض تحديد المواد المخزونة، إلكترونيا، وجمع البيانات المتعلقة بها والتوصل إلى إدراج البيانات تلقائيا في نظم حفظ السجلات.

٣٨ - واستعرض بعض الدول ممارستها في مجال استخدام تكنولوجيا البلوتوث (blue-tooth) وتكنولوجيا أخرى لغرض دعم إدارة جرد مخزوناتهما. ومن مزايا هذه التكنولوجيات أنها تساعد على تتبع البنود المشمولة بالجرد في الوقت الحقيقي، وذلك على سبيل المثال من الصانع إلى المخزن ومن المخزن إلى المستخدمين الأفراد.

٣٩ - وفي السياق نفسه، نظرت الدول أيضا في إمكانية استخدام تكنولوجيا الترددات اللاسلكية والاستدلال البيولوجي لحصر الوصول إلى الأسلحة في المستعملين المأذون لهم فقط. ورأت الدول أن تكنولوجيا التتبع، إلى جانب النظام العالمي لتحديد المواقع، قد تطرح تحديات يمكن أن تعرض أفراد القوات المسلحة وقوات الأمن للخطر. وفي الوقت نفسه، أشارت بعض الدول إلى أن تطبيق هذه التكنولوجيات على الأسلحة التي يملكها المدنيون أمر ممكن في المستقبل بالنسبة للذين يرغبون في استخدامها.

دال - نقل التكنولوجيا والمعدات وبناء القدرات، ولا سيما التدريب، من أجل تنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب تنفيذًا كاملا وفعالًا

التعاون والمساعدة الدوليان: الاحتياجات والتحديات

٤٠ - تناول الاجتماع موضوعا متكررا ألا وهو الفجوة التكنولوجية بين الدول التي لم تكن لديها التكنولوجيات الجديدة أو التي لم تستخدمها والدول التي تملك تلك التكنولوجيات وتستخدمها. وشدد المشاركون على أن الأساليب التقليدية المعمول بها في مجالات الوسم وحفظ السجلات والتعقب غالبا ما تكون كافية وموثوقة تماما. واعتبرت الدول أن التعاون والمساعدة الدوليين، بما في ذلك نقل التكنولوجيا والمعدات أساسيان في تنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب تنفيذًا كاملا وفعالًا.

٤١ - واستمعت الدول إلى عروض قدمها الخبراء أشاروا فيها إلى أن من القضايا الرئيسية في تقديم المساعدة، مراعاة الأولويات الوطنية في البلدان المستفيدة وضرورة إشراك السلطات الوطنية في كامل دورة تنفيذ المشاريع، بدءا من التخطيط والتصميم، ومواصلة التنفيذ

ومراحل التقييم. ومن شأن هذه المشاركة أن تيسر، ضمن أمور أخرى، تحقيق المزيد من الكفاءة في نقل المعارف اللازمة إلى البلد المستفيد.

٤٢ - وشدد المشاركون في الاجتماع على استدامة المساعدة، بما في ذلك هئية بيئة تنظيمية، ونقل المعارف فضلا عن الحاجة إلى مراعاة البيئة المحلية، بما في ذلك توفير التدريب باللغات المحلية. وشددوا كذلك على ضرورة التوصل إلى اتفاق بين البلدان المانحة والمستفيدة. وينبغي النظر في التكاليف المتكررة مثل التدريب والكهرباء والوقود، وإمكانيات التنسيق الإقليمي، بما في ذلك توفير المعدات المناسبة.

٤٣ - وشدد المشاركون على أن التنسيق لا يزال مسألة بالغة الأهمية ينبغي معالجتها في مجال تقديم المساعدة الدولية، لأنه غالبا ما تكون هناك بلدان مانحة كثيرة، ومنظمات دولية أو إقليمية ومنظمات غير حكومية، تنفذ مشاريع مختلفة، وتقدم جميعها المساعدة إلى بلد واحد. وسلطت الدول الضوء على الحاجة إلى عقد اجتماعات تنسيق بصورة منتظمة بين مقدمي المساعدة على الصعيد القطري، بما في ذلك من خلال الأمم المتحدة، وكذلك في بداية مرحلة تخطيط المشاريع من أجل تفادي الازدواجية.

٤٤ - واقترحت بعض الدول بذل المزيد من جهود التعاون وتوجيهها من خلال المراكز الإقليمية التابعة لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، الأمر الذي من شأنه أن يساعد في تبادل الخبرات ومواءمتها لتلبية الطلبات الفردية الوطنية.

٤٥ - ولوحظ أن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دور هام ينبغي أن تقوم به، بناء على الطلب، في مجال تنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب، وكذلك في مجال تنسيق المساعدة. وأعربت الدول عن استعدادها للتعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من باب الممارسة الجيدة، نظرا لما لديها من معرفة خاصة بالبلدان وظروف هذه المنطقة الإقليمية أو دون الإقليمية أو تلك.

٤٦ - وأكدت الدول على أن المساعدة الدولية هي شراكة ينبغي للجهات المانحة والمستفيدة أن تعمل فيها معا بشكل وثيق. وأكدت الدول المانحة أيضا أنها تواجه بعض التحديات في مجال تقديم المساعدة، وحثت على النظر في اللوائح، والهياكل، والهياكل الأساسية وآليات الدعم، بما في ذلك الممارسات الوطنية الملائمة في مجال إدارة شؤون الموظفين في الدول المتلقية.

التعاون والمساعدة الدوليان: الصناديق الاستثمارية

٤٧ - نظرت الدول في مسألة تعزيز الآليات اللازمة لتقديم المساعدة في إطار برنامج العمل والصك الدولي للتعقب.

٤٨ - ودعت بعض الدول إلى إنشاء صندوق استثماري تابع للأمم المتحدة يُخصص لتنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب. واقترحت أيضا بعض الدول طرائق إضافية لتمويل الصندوق الاستثماري مثل تمويله من الميزانية العادية للأمم المتحدة، في حين لم يوافق بعضها الآخر على هذا الخيار، واقترحت آليات تمويل طوعية بدلا من ذلك. واقترحت أيضا الدول إنشاء صناديق استثمارية مماثلة على الصعيد الإقليمي، من خلال المراكز الإقليمية التابعة لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح. ودعت أيضا الدول إلى إنشاء قاعدة بيانات للموارد المقدمة من المانحين.

٤٩ - وسلطت بعض الدول الأضواء على مرفق الأمم المتحدة الاستثماري لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة، الذي تُمول من خلاله مجموعة من الجهات المانحة تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة فضلا عن برنامج العمل. وحث الاجتماع الدول القادرة على المساهمة في تحسين ترتيبات الصناديق الاستثمارية القائمة، بما في ذلك المرفق الاستثماري.

هاء - المسائل الإضافية المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب

٥٠ - شملت المسائل المثارة في إطار هذا البند من جدول الأعمال، والتي سبق أن عرضتها الوفود، ما يلي:

- (أ) تعزيز ثقافة السلام؛
- (ب) تعزيز تنفيذ الأحكام الحالية الواردة في الصك الدولي للتعقب وبرنامج العمل؛
- (ج) إذكاء الوعي والتدريب في المجالات المعنية؛
- (د) تعزيز المراقبة على الحدود والتعاون عبر الحدود؛
- (هـ) الذخيرة؛
- (و) الإنتاج الحربي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛
- (ز) خضوع عمليات نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لمراقبة الدول مباشرة، بما في ذلك أنشطة السمسرة؛
- (ح) صنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة دون ترخيص؛

- (ط) إعادة تصدير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المصنّعة بموجب ترخيص أجنبي؛
- (ي) ترخيص صنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على سبيل الملكية الفكرية؛
- (ك) نقل الأسلحة إلى الجماعات المسلحة من غير الدول؛
- (ل) تحقيق أوجه التآزر بين الصكوك ذات الصلة، بما في ذلك الروابط بين برنامج العمل ومعاهدة تجارة الأسلحة؛ و
- (م) قرارا مجلس الأمن ٢١١٧ (٢٠١٣)، ٢٢٢٠ (٢٠١٥) بشأن مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

واو - الاستنتاجات والتوصيات الأولية

المواد

٥١ - لاحظت الدول أن بعض الأساليب التقليدية المتبعة في وسم الأسلحة التقليدية غير ملائمة لوسم الأسلحة المصنوعة من البوليمر. وفي حين أنه يمكن استخدام الوسم بالليزر، غير أنه أكثر تكلفة من أساليب الوسم الأخرى ولا تكون علامته دائمة (يمكن استعادتها). ومن الحلول الممكنة الأخرى لوسم الأسلحة المصنوعة من البوليمر إلصاق لوحة أو بطاقة معدنية على السلاح أو دمج علامات دائمة على تلك اللوحة أو البطاقة، كما يفعل ذلك بالفعل بعض صانعي الأسلحة. وإذا كان المستعمل النهائي للسلاح معروفا، يستطيع الصانعون وضع علامات الاستيراد عليه عند الصنع. وسيكون من المهم مواصلة بحث فكرة وضع بطاقة معدنية إضافية على السلاح مع الصانعين، وذلك بغرض استعمالها في وسم السلاح بعد صنعه. ويمكن النظر في توفير المزيد من التوجيه بشأن الخيارات الفعالة من حيث التكلفة لوسم الأسلحة المصنوعة من البوليمر.

الأسلحة المكونة من وحدات تجميعية

٥٢ - ولاحظت الدول أنه ينبغي أن يكون من السهل التعرف على الجزء من السلاح المكون من وحدات تجميعية، أي الجزء الأساسي أو الهيكلي (وبالتالي الحامل للرقم التسلسلي الذي يُستخدم لأغراض حفظ السجلات والتعقب). ويمكن وسم ذلك الجزء بعلامة "١)" قبل الرقم التسلسلي حتى يسهل التعرف عليه. وعلى الرغم من أن الأسلحة المصنوعة من البوليمر لا توجد بعد في العديد من الدول، يمكن بحث توفير المزيد من التوجيه بشأن وسم الأسلحة المكونة من وحدات تجميعية وحفظ سجلاتها وتعقبها.

الإنتاج

٥٣ - أشارت الدول إلى أنه على الرغم من أن استخدام تكنولوجيا الطباعة الثلاثية الأبعاد في صنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا يزال في بدايته، فإنها يمكن أن تطرح تحديات خطيرة في تنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب. وعلى وجه الخصوص، ونظرا لانخفاض تكاليف المعدات والبرامجيات الحاسوبية ومواد الطباعة، فمن المحتمل أن تصبح هذه التكنولوجيا أكثر إغراء للمجرمين. وقد يلزم زيادة النظر في سبل تعزيز الرقابة على تكنولوجيا الطباعة الثلاثية الأبعاد من أجل منع الاستخدام غير المشروع لتطبيقات التكنولوجيا.

وسم الأسلحة وحفظ السجلات والتعقب

٥٤ - يلزم الاعتناء بالمعدات وصيانتها باستمرار، وهذه المهمة يمكن أن تنطوي على صعوبات. وفي العديد من الحالات تتيح أساليب الوسم التقليدية أكثر الحلول فعالية من حيث التكلفة لمشكلة وسم الأسلحة وحفظ سجلاتها وتعقبها. وإذا كانت هناك حواجز تعوق التنفيذ الفعال لنهج قوامه استخدام القلم والورقة لحفظ السجلات، فإن هذه الحواجز قد تعوق أيضا استخدام التكنولوجيا المتطورة، ولذلك ينبغي إزالة تلك الحواجز أولا. بيد أنه يمكن أن توفر تكنولوجيايات الوسم الجديدة دعما إضافيا في مجال التعقب حيث يكون من الممكن استخدامها.

إدارة المخزونات

٥٥ - مَيَّز الاجتماع بين التكنولوجيايات المستخدمة في التعقب وفقا للصك الدولي للتعقب والتكنولوجيايات المستخدمة في إدارة المخزونات والجرد. ويلاحظ أن تكنولوجيا الترددات اللاسلكية وغيرها من تكنولوجيايات التتبع هي الأكثر استخداما حاليا لهذا الغرض. وأشارت بعض الدول إلى استصواب وضع شروط كافية وموضوعية لتخزين الأسلحة التي يملكها المدنيون، مع مراعاة قدرة المجتمع المحلي على القيام بذلك.

التعاون والمساعدة الدوليان

٥٦ - ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام إلى مسألة التعاون والمساعدة الدوليين بما في ذلك نقل التكنولوجيا، ولا سيما في ضوء المناقشات التي جرت في الاجتماع والتي تناول فيها التطورات الجديدة في مجال تكنولوجيا الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وينبغي مواصلة تعزيز طرائق التعاون والمساعدة الدوليين، كما يمكن أن يكون هذا الموضوع من بين المواضيع التي سينظر فيها الاجتماع السادس من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين الذي

من المقرر أن ينظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ومكافحته والقضاء عليه.

٥٧ - ولا تزال الدول ترى أن هناك حاجة إلى تعزيز جدوى تقديم التقارير، ولا سيما عن طريق استخدام التقارير الوطنية لتحديد اتجاهات التنفيذ والتحديات ولتعزيز مواءمة الاحتياجات من المساعدة مع الموارد المتاحة.

الصناديق الاستثمارية

٥٨ - يمكن أن تنظر الدول في الاجتماع السادس من الاجتماعات التي تعقدها كل سنتين، في مدى ملاءمة آليات الصناديق الاستثمارية الطوعية القائمة لغرض التعاون والمساعدة الدوليين، بما في ذلك نقل التكنولوجيا، وكذا الكيفية التي يمكن استخدامها بها من أجل تعزيز فعالية تنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب.

٥٩ - وإذ تحيط الدول علما بالعرض الذي قدمه مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في الاجتماع بشأن الخيارات المتعلقة بتعزيز التمويل والتدريب، فإنها تكرر تأكيد طلبها للأمانة العامة لإنجاز المهمة الموكلة إليها والمتمثلة في إنجاز الوثيقة الختامية للاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين بأن تعرض المسألتين التاليتين على الاجتماع السادس للنظر فيهما:

- الخيارات المتعلقة بتعزيز تمويل الأنشطة المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب، بما في ذلك ترتيبات الصناديق الاستثمارية
- وضع برامج لتدريب المسؤولين المعنيين المرشحين من حكوماتهم، في المجالات المتصلة بتنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب

٦٠ - وطلبت أيضا الدول إلى الأمانة العامة أن تنجز مهمة إعداد الوثيقة الختامية للاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين لغرض إجراء دراسة شاملة عن مدى كفاية وفعالية واستدامة المساعدة المالية والتقنية، بما في ذلك نقل التكنولوجيا والمعدات، ولا سيما إلى البلدان النامية منذ عام ٢٠٠١، من أجل تنفيذ برنامج العمل تنفيذًا كاملاً، وأن تقدم هذه الدراسة للنظر فيها قبل الاجتماع السادس من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين، المقرر عقده في عام ٢٠١٦. وطلب أيضا المشاركون إلى الأمانة العامة أن توجه مذكرة شفوية إلى الدول تطلب لها فيها تقديم مساهماتها في هذه الوثائق، وحثوا الدول على تقديم هذه المساهمات من أجل دعم الأمانة العامة في الوفاء بولايتها.

التطلع إلى عقد الاجتماع السادس من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين الذي من المقرر أن ينظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ومكافحته والقضاء عليه

٦١ - في اجتماع الخبراء الحكوميين الثاني المفتوح، أثارت الدول مسائل محددة، واقترحت أن يتناولها الاجتماع السادس من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين. وتشمل هذه المسائل ما يلي:

(أ) النظر في الحاجة إلى المزيد من التوجيهات المتفق عليها فيما يتعلق بوسم الأسلحة المصنوعة من البوليمر؛ ووسم الأسلحة وحفظ سجلاتها وتعقبها؛ وتعزيز اللوائح المتعلقة بالطباعة الثلاثية الأبعاد في سياق طباعة الأسلحة طباعة ثلاثية الأبعاد، بما في ذلك مواصلة الحوار مع الصناعة بشأن المسائل السالفة الذكر؛

(ب) النظر في تعزيز الطرائق المتعلقة بالتعاون والمساعدة الدوليين، بما في ذلك نقل التكنولوجيا؛

(ج) النظر في تعزيز دور المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية في مجال التعاون والمساعدة الدوليين وتبادل المعلومات؛

(د) النظر في زيادة جدوى التقارير الوطنية المقدمة بشأن برنامج العمل والصك الدولي للتعقب من أجل توفير المعلومات عن الموازنة بين الاحتياجات والموارد؛

(هـ) النظر في طرائق الصناديق الاستمائية الحالية المتعلقة بالتنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل والصك الدولي للتعقب، وفي مسألة ما إذا كان يلزم إنشاء صناديق استمائية أخرى.